

منشور مالي رقم (٣) لعام ٢٠١٧م

بشأن ضبط مصروفات الهيئات والمؤسسات والشركات التي

تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٤٠% والشركات التابعة لها

أصحاب المعالي/ السعادة/ الأفاضل ... الموقرين/ المحترمين
رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات والشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة
تزيد على ٤٠% (وشركاتها التابعة)

إستناداً إلى المادة (٦) من أحكام القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٤٧ المتعلقة بإدارة الإستثمارات الحكومية والرقابة على الأموال الحكومية وإجراءات ترشيد الإنفاق، وإلى المادة رقم (٢٠) من قانون جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١١ التي حددت الجهات الخاضعة للرقابة المالية والإدارية للدولة.

وإشارة إلى المنشور المالي رقم (٢٠١٥/١٢) الصادر من هذه الوزارة بتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٨هـ الموافق ٢٠١٥/١٢/١٠م بشأن ضبط مصروفات الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية التي تساهم فيها بنسبة تزيد على ٤٠% بعدم صرف أية مكافآت للموظفين.

ونظراً لإستمرار أسعار النفط في مستويات منخفضة وما نتج عنه من ارتفاع غير مسبوق في عجز الموازنة العامة للدولة، فإن الأمر يستلزم تكاتف وتعاون الجميع لترشيد الإنفاق والحد من التوسع فيه وذلك حفاظاً على سلامة الوضع المالي للدولة.

في ضوء ما تقدم فإن وزارة المالية ترحو من كافة الهيئات والمؤسسات والشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٤٠٪ وشركاتها التابعة العمل على مراجعة كافة مصروفاتها وبرامجها والعمل على تخفيض الإنفاق بقدر الإمكان وتأجيل أية إلتزامات غير ملحة. كما أنه وإنسجاماً مع الإجراء الإحترازي الذي إتخذته الحكومة بمؤسساتها المختلفة لإحتواء الإنفاق، يرجى منكم وقف صرف أية مكافآت للموظفين عن العام ٢٠١٦م إلى حين تحسن الأوضاع المالية.

نرجو من الجميع التعاون والإلتزام التام بما ورد أعلاه وذلك تحقيقاً للمصلحة العامة.

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤل عن الشؤون المالية

صدر في : ٦ / ٤ / ١٤٣٨هـ
الموافق : ٥ / ١ / ٢٠١٧م